جـامعة عمار ثليـجي بالأغـواط

دراســـات

مجلّة دولية محكّمة

-

العدد: 74
جانفي 2019

ISSN 1112-4652

مجلة دراسات العدد : 74 - جانفي 2019

مجلّة "دراسات"

مجلّة دولية علمية محكّمة متعدّدة التخصّصات

تصدر عن جامعة عمار ثليجي بالأغواط

الرئيس الشرفي:

أ.د .جمال ابن برطال

رئيس جامعة عمار ثليجي بالأغواط

رئيس التحرير:

أ.د. داود بورقيبة

فهرس المحتويات

- التفسير بالرواية:أهميتها وضوابطها وأثرها على معنى النص القرآني: دراسة نظرية تطبيقية

د. سليمان بن علي الشيعيلي...كلية التربية، جامعة السلطان قابوس...1

- الأبعاد الاجتماعية للمشاريع الإنتاجية الصغيرة ودورها في تحسين نوعية الحياة للأسرة في الأردن

د. لبنى مخلد العضايلة ....جامعة البلقاء التّطبيقية....23

- أثر استخدام طريقة الاستقصاء على تحصيل طلبة المدارس الأساسية الفلسطينية والأردنية في العلوم من وجهة نظر المعلمين

د. علي لطفي علي قشمر/أ.حياة عبد الحفيظ عبيد الأحمد

جامعة الاستقلال/وزارة التربية والتعليم الأردنية..أريحا –فلسطين/ عمّان – الأردن...53

- التعلّق لدى الطفل المعاق بصريا- دراسة ميدانية على ثلاث حالات بمدرسة الأطفال المعاقين بصريا.الأغواط / د. سفيان لبصير– جامعة الأغواط/ أ. مداني بن الصديق – مخبر جودة البرامج في التربية الخاصة والتعليم المكيف جامعة ورقلة / أ. فاطمة الزهراء تريح– مدرسة الأطفال المعاقين بصريا الأغواط ... 75

- تقويم كتاب مسارك المهني للصفّ الثاني عشر في سلطنة عمان

أ. حفيظة بنت سالم الفورية... د. منال بنت خصيب الفزارية...أ. د. علي مهدي كاظم...

جامعة السلطان قابوس....91

- منهجية تأليف كتاب تعليمي في التقليد الفلكي العربي المؤلفات الفلكية للحسن المراكشي(القرن 13م) أنموذجًا

سيدي عمر عسالي....مخبر الإبستيمولوجيا وتاريخ الرياضيات، المدرسة العليا للأساتذة بالقبة-الجزائر..وجامعة الأغواط...122

-استراتيجيات الوقاية ومكافحة الإدمان داخل البيئة الأسرية المضطربة

د. علي لفقير-د. محمد الأزهر بالقاسمي...جامعة برج بوعريريج ...142

- الديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد التنمية المحلية المستدامة في الجزائر:دراسة في برنامج CAPDAL

د.جهيدة ركاش- د. إلياس قسايسية...جامعة الشلف/ جامعة البليدة2...158

- الاهتمام الدولي بحماية بيئة المجاري المائية الدولية.-

د. زهرة بوسراج....جامعة عنابة...174

مجلة دراسات العدد : 74 - جانفي 2019

التفسير بالرواية:أهميتها وضوابطها وأثرها على معنى النصّ القرآني

دراسة نظرية تطبيقية

د. سليمان بن علي بن عامر الشيعيلي
كلية التربية، جامعة السلطان قابوس

المخلص:
لم يختلف المسلمون في ثبوت النصّ القرآني، ولكنهم اختلفوا في فهم هذا النصّ وتأويله، فبينما أخذ أكثر المفسّرين بالاجتهاد والرأي، التزم آخرون بالتفسير بالرواية انحصر النصّ معه في نطاق ضيّق، وجعل التفسير عرضة للنقد تبعا لصحّة الرواية سندا ومتنا. تبين هذه الدراسة أهمية التفسير بالرواية، وأثره على تفسير النصّ القرآني، وموقف العلماء منه، ثمّ تذكر أهم ضوابط قبول الرواية في التفسير؛ مثل صحة السند، ومخالفة القرآن الكريم، ومخالفة أصول الأعتقاد، ومخالفة العلوم التجريبية، ثمّ مخالفة الحس والعقل. وفي القسم الثاني: تعرض الدراسة نماذج ممّا ورد في كتب الصحاح من هذه الروايات وتبين موافقتها أومخالفتها للضوابط المذكورة، وخلصت إلى أن بعض ما ورد في الصحاح ممّا يعد تفسيرا للآيات القرآنية لا يتفق وضوابط قبول الرواية في التفسير، وهذا لا يعني بحال القدح في كتب الحديث ولا التقليل من شأنها، وإنما هو شأن العمل البشري الخلل والنقص، والكمال لله وحده.

الكلمات المفتاحية: النصّ القرآني- التفسير- الرواية

Abstract
Muslims did not differ in the undisputedly of the "Quranic text", but differed in the understanding of this text and its interpretation. While most interpreters used interpretative judgment (Ijtihad) and opinion, others committed themselves to the interpretation by the narration (Ar'riwaya) which confined the text to a narrow range and made the interpretation subject to criticism - according to the authenticity of the narration (As'sanad wa Almaten).

This study shows the importance of the" interpretation by the narration, and its impact on the interpretation of the" Quranic text", along with the position of the scholars from it. Then, the study mentions the most important regulations of acceptance of the narration in the interpretation, such as the validity of the bond (As'sanad), the violation of "the Qur'an", the violation of the principles of belief (Eitiqad), the violation of experimental Science, and the violation of the common sense and reasoning. In the second section, the study presents examples of novels from "the books of the Sahih" and shows their adherence or contravention to these regulations. The study concluded that some of what is included in the Sahih, as an interpretation of the Qur'anic verses, does not agree with the regulations of

acceptance of the narration in interpreting. This is not meant to underestimate or diminish the "books of Hadeeth" but deficiencies and imperfections are of the human nature, as perfection is for God alone.

1-1 مفهوم التفسير بالمأثور ومكانته وأثره على تأويل النصّ القرآني

عرف الزركشي التفسير بأنه "علم يعرف به فَهْمُ كتاب الله المنزَّل على نبيه محمد وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحِكَمِه".[1]

وقال محمد الطاهر بن عاشور: التفسير: اسم للعِلْم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن، وما يستفاد منها، باختصار أو توسع".[2]

أما التفسير بالمأثور فعند د. محمد الذهبي ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وما نقل عن الصحابة رضوان الله عليهم وما نقل عن التابعين، من كل ما هو بيان وتوضيح لمراد الله تعالى من نصوص كتابه الكريم".[3]

على أن "تعريف الباحث السنّي في الشأن التفسيري غالباً ما يختلف عن تعريف الباحث الشيعي في التفسير؛ حيث يذهب أحدهما إلى القول بأن تفسير القران بأقوال الصحابة والتابعين يندرج ضمن دائرة التفسير الأثري؛ بينما يذهب الآخر إلى خروج أقوال الصحابة والتابعين عن دائرة التفسير الأثري. بل لا نرى وحدة في الرأي حول مساحة التفسير الأثري حتّى بين أتباع التيار الديني الواحد؛ إذ نجد هذا الاختلاف قائماً بين علماء أهل السنّة أنفسهم حول ما إذا كان التفسير المستند إلى قول التابعي يدخل في عداد التفسير الأثري أم لا؟[4]

ويؤكد استاذنا الدكتور فضل عباس على أن التفسير بالمأثور يشمل فقط ما لا مجال فيه إلا للسماع الثابت إما في مناسبة أو نزول، أو في توضيح مبهم يبينه الرسول الكريم، وغير هذا لا يعد من التفسير بالمأثور، حتى لو روي عن أعظم الصحابة وأعلهم"[5]. وعلى هذا التعريف فإن ما نقل عن الصحابة والتابعين ممّا هو من قبيل اجتهاداتهم الشخصية فليس من التفسير المأثور في شيء، إذ ما عدا الوحي فتتساوى فيه الفهوم أو تتقارب، وإن تميز الصحابة عن غيرهم بمعاصرتهم للتنزيل، وقربهم من النبي صلى الله عليه وسلم.

---

[1] الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله ، البرهان في علوم القرآن، ت: د.يوسف المرعشلي، وآخرون، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1410هـ/1990م، 1/104-105

[2] ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير،مؤسسة التاريخ، ط1، 1420هـ،/200م، 11/1

[3] الذهبي، محمد حسين، التفسير والمفسّرون، القاهرة، مكتبة وهبة، ط3، 1405هـ/1985م، 154/1

[4] هدايت جليلي، التفسير الأثري في قراءة ثانية، مجلة نصوص معاصرة، العدد 49، شتاء 2018، ص45-46

[5] فضل عباس، إتقان البرهان،الاردن، دار النفائس، 1430هـ/2010، ط2، 194/2

أما تفسير التابعين فهو أقل من درجة تفسير الصحابة، وحتى الذين يدخلونه لا يرونه حجة كما ذكر العلامة ابن تيمية عن شعبة بن الحجاج قوله : "أن أقوال التابعين ليست حجة في الفروع، فكيف تكون حجة في التفسير.. قال : وهذا صحيح "[1]

قال الذهبي: "والذي تميل إليه النفس هو أن قول التابعي في التفسير لا يجب الأخذ به إلا إذا كان ممّا لا مجال للرأي فيه، فإنه يؤخذ به حينئذ عند عدم الريبة، فإن ارتبنا فيه بأن كان يأخذ من أهل الكتاب، فلنا أن نترك قوله ولا نعتمد عليه، أما إذا أجمع التابعون على رأي فإنه يجب علينا أن نأخذ به ولا نتعداه إلى غيره"[2]

1-2 موقف العلماء من التفسير بالمأثور: (قيمة التفسير بالمأثور)

وقد انقسم العلماء قديما وحديثا حيال التفسير بغير المأثور إلى موسع ومضيق قال السيوطي: "قال قومٌ لا يجوز لأحد أن يتعاطى تفسير شيء من القرآن وإنْ كان عالماً أديباً متَّسماً في معرفة الأدلة والفقه والنحو والأخبار والآثار وليس له إلاّ أن ينتهي ما رُوي عن النبيّﷺ في ذلك". [3]

كما ذهب السيد هاشم البحراني في كتابه (البرهان في تفسير القرآن) إلى القول بأن العلم بالكتاب الإلهي يقتصر على أهل البيت، ويعتقد بأن الخروج عن هذا المسار يعني الضلال والجهل والحيرة [4]، ويرى الفيض الكاشاني في مقدّمة كتاب (الصافي في تفسير القران) أن الوصول إلى تفسير الآيات الإلهية لا يكون إلاّ من خلال التمسُّك بروايات أهل البيت، كما يذهب الشيخ الطوسي إلى ذات الرأي؛ إذ يقول: "واعلم أن الرواية ظاهرةٌ«: في أخبار أصحابنا بأن تفسير القرآن لا يجوز إلاّ بالأثر الصحيح عن النبي وعن الأئمّة الذين قولهم حجّة كقول النبيّ وأن القول فيه بالرأي لا يجوز". [5]

ويرى بعض الباحثين المعاصرين[6] أنه لا يجوز العدول عن التفسير بالمأثور إلى غيره إذ يعتبرون تفسير الصحابة ولو كان اجتهادا منهم ، ولو كان الرواية عنهم لا تصل إلى الصحة المقبولة ، إنما هو خير من اجتهاد من بعدهم[7] ، وينقل عن ابن تيمية قوله "من فسَّر القرآن أو الحديث وتأوَّله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين؛ فهو مفترٍ على الله، ملحدٌ فِي آيات الله، محُرِّفٌ للكلم عن مواضعه، وهذا فتحٌ لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام" قال ابنُ رجب -رحمه الله-: "وفِي زماننا - قلت: وفِي زماننا أوكد-يتعيَّن كتابةُ كلام أئمَّة السلف المقتدى بهِم إلَى زمن الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي

---

[1] ابن ثيمية ، مقدمة في أصول التفسير،ت: عدنان زرزور، 1392ه/2971، ط2، ص 105

[2] الذهبي ، محمد حسين، التفسير والمفسّرون، 130/1

[3] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، طبعة مجمع الملك فهد، ت: مركز الدراسات القرآنية ، ص 2293 ، (نسخة الكترونية)

[4] البحراني، البرهان في تفسير القرآن، بيروت، دار الهادي، 1412، 4/1

[5] انظر هدايت جليلي، التفسير الأثري في قراءة ثانية، مجلة نصوص معاصرة، العدد 49، شتاء 2018، ص74

[6] قام باحثون في الآونة الآخيرة من معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية في جدة، بعمل مشكور وهو جمع ما تفرق من الروايات في التفسير وسموه (موسوعة التفسير بالمأثور)، وهو عمل يستحق الثناء ، غير أنه إذا أريد بهذا العمل ، كما يقول بعض القائمين عليه ، أنك لا تحتاج بعده إلى تفسير فهذا موضع النقاش. انظر الشهري: https://www.youtube.com/watch?v=CQxNrte6NEw

[7] انظر بازمول، التفسير بالمأثور، مفهومه وأنواعه وقواعده، نسخة الكترونية، ص8، تاريخ الاسترجاع، 2018/12/20

عبيد، وليكن الإنسان على حذر ممّا حدث بعدهم؛ فإنه حدث بعدهم حوادث كثيرة، وحدث من انتسب إلى متابعة السنة والحديث من الظاهرية ونحوهم، وهو أشدُّ مخُالفةً لهَاَ لشذوذه عن الأئمة، وانفراده عنهم بفهم يفهمه، أو يأخذ ما لمَ يأخذ به الأئمة من قبل.[1]

وعلق الكاتب على ذلك بقوله "ولهِذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسِّرون القرآن برأيهم ومعقولهِم، وما تأوَّلوه من اللغة؛ ولهذا تجدهم لا يعتمدون على والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا على أحاديث النبَّيّ ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنَّما يعتمدون على العقل واللغة. وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنَّما يعتمدون على كتب الأدب، وكتب الكلام الَّتِي وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضًا، إنَّما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأما كتبا لقرآن والحديث والآثار؛ فلا يلتفتون إليه... وهجرُ الأحاديث والآثار السلفية، واعتمادُ مجرَّد اللغة والعقل في فهم القرآن والحديث؛ طريقٌ ركبه فِي هذا القرن أهلُ الاستشراق، فإن أحوجهم البحث إلى خبر نقلوه من كتب الجاحظ، أو من كتاب الأغاني، أو من العقد الفريد، فإن ضاق عليهم النقل؛ قالوا: هذا مقتضى العقل!.[2]

وفي هذا الرأي غلو شديد، ومخالفة لجمهور المفسّرين، فقد أخرج ابن جرير عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قسم التفسير على أربعة أوجه : وجه تعرفه العرب من كلامها ، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته ، وتفسير يعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله.[3]

وقد رد القرطبي هذا القول، وقال إنه فاسد: " قال بعض العلماء إن التفسير موقوف على السماع، لقوله تعالى (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) النساء: 59، وهذا فاسد، لأن لنهي عن تفسير القرآن لا يخلو: إما أن يكون المراد به الاقتصار على النقل والمسموع وترك الاستنباط، أو المراد به أمراً آخر. وباطلٌ أن يكون المراد أن لا يتكلم أحد في القرآن إلا بما سمعه؛ فإن الصحابة قرءوا القرآن واختلفوا في تفسيره على وجوه، وليس كل ما قالوه وسمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم. فإن النبي صلى الله عليه وسلم دعا لابن عباس وقال: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل" ، فإن كان التأويل مسموعاً كالتنزيل فما فائدة تخصيصه بذلك؟! وهذا بيّن لا إشكال فيه".[4]

وعليه فإنّ المحققين من أهل التفسير يرفضون الاقتصار على المأثور وحده لتفسير القرآن، -كما ذكر القرطبي- إذ هو تجميد للنصّ ولم يلتزم به أحد من المفسّرين إلا السيوطي في (الدر المنثور). قال ابن عاشور: "أما الذين جمدوا على القول بأن تفسير القرآن يجب ألا يعدو ما هو مأثور ، فهم رموا هذه الكلمة على عواهنها ، ولم يوضحوا مرادهم من المأثور عمن يؤثر، فإن أرادوا به ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلّم

[1] بازمول، ص 10، نقلا عن الفتاوي لابن تيمية 243/13، وابن رجب ، كتاب بيان فضل علم السلف، ص 69

[2] أنظر بازمول، ص11-12

[3] انظر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1412ه/1992م، 57/1

[4] القرطبي، أبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1405ه/1985م، 48/1

من تفسير بعض آيات إن كان مرويا بسند مقبول من صحيح أو حسن ، فإذا التزموا هذا، وهو الظن بهم فقد ضيقوا سعة معاني القرآن وينابيع ما يستنبط من علومه، وناقضوا أنفسهم فيما دونوه من التفاسير، وغلطوا سلفهم فيما تأولوه، إذ لا ملجأ لهم من الاعتراف بأن أئمة المسلمين من الصحابة فمن بعدهم لم يقصروا أنفسهم على أن يرووا ما بلغهم من تفسير عن النبي صلى الله عليه وسلّم... وإن أرادوا بالمأثور ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلّم وعن الصحابة خاصّة وهو ما يظهر من صنيع السيوطي في تفسيره (الدر المنثور) لم يتسع ذلك المضيق إلا قليلا ولم يغن عن أهل التفسير فتيلا، لأن أكثر الصحابة لا يؤثر عنهم في التفسير إلا شيء قليل سوى ما يروى عن الإمام علي بن أبي طالب على ما فيه من صحيح وضعيف وموضوع، وقد ثبت عنه أنه قال: ما عندي ممّا ليس في كتاب الله شيء إلا فهما يؤتيه الله . وما يروى عن ابن مسعود، وعبدالله بن عمر وأنس وأبي هريرة، وأما ابن عباس فكان أكثر ما يروى عنه قولا برأيه على تفاوت بين رواته. وإن إرادوا بالمأثور ما كان مرويا قبل تدوين التفسير الأول ما يروى عن أصحاب ابن عباس وأصحاب ابن مسعود ، فقد أخذو يفتحون الباب من شقه ، ويقربون ما بعد من الشقةن إذ لا محيص لهم من الاعتراف بأن التابعين قالوا أقوالا في معاني القرآن لم يسندوها ولا ادعوا أنها محذوفة الإسانيد، وقد اختلفت أقوالهم في معاني آيات كثيرة اختلافا ينبيء إنباء واضحات بأنهم إنما تأولوا تلك الآيات من أفهامهم، وقد التزم الطبري في تفسيره أن يقتصر على ما هو مروي عن الصحابة والتابعين لكنه لا يلبث في كل آية أن يتخلص ذلك إلى اختياره منها، وترجيح بعضها على بعض بشواهد من كلام العرب ، وحسبه بذلك تجاوزاً لما حدده من الاقتصار على التفسير بالمأثور ، وذلك طريق ليس بنهج ، وقد سبقه إليه بقي بن مخلد ، ولم نقف على تفسيره، وشاكل الطبري فيه معاصروه ، مثل ابن أبي حاتم وابن مردويه والحاكم، فلله درّ الذين لم يحبسوا أنفسهم في تفسير القرآن على ما هو مأثور، مثل الفراء وأبي عبيدة من الأولين ، والزجاج والرماني ممن بعدهم ، ثمّ من سلكوا طريقهم، مثل الزمخشري وابن عطية"[1].

كما قرر ذلك أجلّة علماء العربية كالزمخشري، والسكاكي والسيد الجرجاني، وعبدا لقاهر الجرجاني، وغيرهم.[2]

أما الأثار الواردة في ذم التفسير بالرأي كمثل حديث: "من قال في القرآن بغير علم فليبتوأ مقعده من النار"[3] وحديث "من تكلم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ" [4]

فقد قال الطبري: "إن ذلك محمول فيما كان من تأويل آي القرآن الذي لا يدرك علمه إلا بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو بنصبه الدلالة عليه ، فغير جائز لاحد القيل فيه برأيه ، بل القائل في ذلك برأيه

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير، 31/1

[2] انظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، المقدمة، 16/1-20

[3] اخرجه الترمذي، أبواب تفسير القرآن ، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه ، حديث رقم 2950، ضعفه الألباني، انظر موقع جامع السنة وشروحها، http://hadithportal.com/chap49_bab1916&book=3

[4] اخرجه الترمذي أبواب تفسير القرآن ، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه ، حديث رقم 2952، وابو داود كتاب العلم ، باب الكلام في كتاب الله بغير علم ، حديث رقم 3652، وضعفه الألباني ، انظر جامع السنة وشروحها، http://hadithportal.com/chap49_bab1916&book=3

وإن أصاب الحق فيه فمخطئ فيما كان من فعله بقيله فيه برأيه ، لان إصابته ليست إصابة موقن أنه محق ، وإنما هو إصابة خارص وظان ، والقائل في دين الله بالظن قائل على الله ما لم يعلم . وقد حرم الله جل ثناؤه ذلك في كتابه على عباده ، فقال : (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) (4) فالقائل في تأويل كتاب الله الذي لا يدرك علمه إلا ببيان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الذي جعل الله إليه بيانه ، قائل بما لا يعلم ، وإن وافق قيله ذلك في تأويله ما أراد الله به من معناه ، لان القائل فيه بغير علم ، قائل على الله ما لا علم له به"[1].

" ونقل الزركشي عن البيهقي في شعب الإيمان، أن هذا إن صح فإنما أراد -والله اعلم-الرأي الذي يغلب من غير دليل قام عليه، فمثل هذا لا يجوز الحكم به في النوازل، وكذلك لا يجوز تفسير القرآن به، أما الرأي الذي يسنده برهان فالحكم به في النوازل جائز ... قال ابو الحسن الماوردي في نكته : قد حمل بعض المتورعه هذا الحديث على ظاهره، وامتنع ان يستبط معاني القرآن باجتهاده ولو صحبتهما الشواهد، ولم يعارض شواهدها نص صريح، وهذا عدول عما تعبدنا من معرفته من النظر في القرآن واستنباط الاحكام منه كما قال الله تعلى (لعلمه الذين يستنبطونه منهم) النساء: 83، ولو صح ما ذهب إليه لم نعلم شيء بالاستنباط، ولما فهم الاكثر من كتاب الله شيئا ، ولو صح الحديث فتأويله أن من تكلم في القرآن بمجرد رأيه، ولم يعرج على سوى لفظه وأصاب الحق فقد أخطأ الطريق واصابته اتفاق، إذ الغرض منه مجرد رأي لا شاهد له ."[2]

ولا يحتج بترك بعض السلف القول في القرآن فإنما كان ذلك تورعا منهم رحمهم الله . قال الطبري: أما الأخبار التي ذكرناها عمن ذكرناها عنه من التابعين، بإحجامه عن التأويل، فإنَّ فِعْلَ من فَعَلَ ذلك منهم، كفعل من أحجم عن الفتيا في النوازل والحوادث، مع إقراره بأن الله جل ثناؤه لم يقبض نبيه إليه، إلا بعد إكمال الدين به لعباده، وعلمه بأن لله في كل نازلة وحادثة حكماً موجوداً بنص أو دلالة....فكذلك إحجام مَنْ أحجم عن القيل في تأويل القرآن وتفسيره من العلماء السلف، إنما كان إحجامه عنه حِذاراً أن لا يبلغ أداءَ ما كُلِّف من إصابة صواب القول فيه، لا على أن تأويل ذلك محجوبٌ عن علماء الأمة، غير موجود بين أظهرهم.[3]

وحتى ابن تيمية نفسه الذي سبق أن نقل عنه المنع فقد نقل عنه ما يخالف ذلك، يقول في مقدمة التفسير " فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف؛ محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعاً؛ فلا حرج عليه، ولهذا روي عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير، ولا منافاة، لأنهم تكلموا فيما علموه، وسكتوا عما جهلوه، وهذا هو الواجب على

[1] الطبري ، جامع البيان، 58/1

[2] الزركشي، البرهان، 144/4

[3] الطبري، جامع البيان، 64/1، وأنظر أيضا ما نقله القرطبي عن العلماء في أسباب تورعهم عن القول في التفسير ، جامع أحكام القرآن، 34/1-35

كل أحد، فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به؛ فكذلك يجب القول فيما سئل عنه ممّا يعلمه لقوله تعالى: (لتبيينه للناس ولا تكتمونه) أل عمران: 187، ولما جاء في الحديث المروي من طرق: "من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار"[1]

1- ضوابط **التفسير بالرواية**

ذكر الإمام الطبري في مقدمة تفسيره، "أن ممّا أنزل الله من القرآن على نبيه صلى الله عليه وسلم ما لا يوصل إلى علم تأويل جميع ما فيه من وجوه أمره وصنوف نهيه ووظائف حقوقه وحدوده ، ومبالغ فرائضه ... إلا ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمته".[2]

وهذا القسم هو الذي أشار اليه ابن عباس -رضى الله عنه- أنه لا يعلم تأويله إلا بتعليم الله لرسوله، ومع الاتفاق على هذا، بقي الخلاف قائما في مقدار ما بينه النبي صلى الله عليه وسلم من القرآن الكريم، فبينما يرى فريق أنه عليه السلام فسر القرآن كله، يقصر آخرون بيانه لآيات ذوات عدد. وتوسط الذهبي بين الرأيين فقال "والرأي الذي تميل إليه النفس بعد أن اتضح لنا مغالاة كل فريق في دعواه، وعدم صلاحية الأدلة لإثبات المدعى هو أن نتوسط بين الرأيين فنقول: الرسول، صلى الله عليه وسلم، بين الكثير من معاني القرآن لأصحابه، كما تشهد بذلك كتب الصحاح، ولم يبين كل معاني القرآن؛ لأن من القرآن ما استأثر الله تعالى بعلمه، ومنه ما يعلمه العلماء، ومنه ما تعلمه العرب من لغاتها، ومنه ما لا يعذر أحد بجهالته؛ لأنه لا يخفى على أحد..[3]

وإذا أستثنينا ما ذكره الإمام الطبري من بيان المجمل من أمر الله ونهيه وحلاله وحرامه وسائر أحكام التشريع، فإننا نعتقد كما يقول ابن خلدون: "أن القرآن نزل بلغة العرب وعلى أساليب بلاغتهم فكانوا كلهم يفهمون ويعلمون معانية في مفرداته وتراكيبه". [4]

"وفي حثهم على الاعتبار بأمثال آي القرآن والاتعاظ بمواعظه،كما يقول الطبري، ما يدل على أن عليهم معرفة تأويل ما لم يحجب عنهم تأويله من آيات ، لانه محال أن يقال لمن لا يفهم ما يقال له ، ولا يعقل تأويله : اعتبر بما لا فهم لك به..... وإذا لم يجز أن يأمرهم بذلك إلا وهم بما يدلهم عليه عالمون ، صح أنهم بتأويل ما لم يحجب عنهم علمه من آيه الذي استأثر الله بعلمه منه دون خلقه ، الذي قد قدمنا صفته آنفا ، عارفون . وإذا صح ذلك ، فسد قول من أنكر تفسير المفسّرين - من كتاب الله وتنزيله - ما لم يحجب عن خلقه تأويله .[5]

وعليه يكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يفسر إلا القليل من ألفاظ القرآن الكريم وتراكيبه الذي دعت الضرورة لتفسيره، بيد أن بعض المفسّرين الذين كان لهم اهتمام بالتفسير بالرواية، جمعوا كثيرا من

---

3 [1] رواه أبو داود في: العلم: باب كراهية منع العلم، رقم) 3658 (والترمذي في: أبواب (العلم: باب ما جاء في كتمان العلم:) رقم 2649

[2] انظر الطبري، جامع البيان، 56/1.

[3] الذهبي، محمد حسين ، التفسير والمفسّرون، 50/1

[4] ابن خلدون، المقدمة ، مقدمة ابن خلدون، ت: على عبد الواحد وافي، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، 934/3

[5] الطبري، جامع البيان، 61/1

الأحاديث؛ بعضها نص في التفسير وبعضها الآخر شواهد على المعنى المراد. ولا تستطيع الدراسات استيعاب ما نقل في هذا الجانب، مع إيماننا الراسخ أنه إذا صح عن رسول الله صلى الله وسلم أو عن أحد من أصحابه رضي الله عنهم شيء في تفسير الآية فلا يجوز العدول عنه إلى غيره ما وافق الضوابط المذكورة لاحقا.

ولما كثر الحديث -في الآونة الأخيرة- عن السنة ممن يحسن النقد وممن لا يحسنه، كان لزاما على الغيورين على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أن ينفوا عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وأن يعيدوا قراءة علم نقد الحديث، بناء على معطيات تطور العلوم وتطور الفكر البشري، مع الأخذ بالضوابط المتفق عليها من قبل العلماء. ذلك "أن هذا العلم اي -علم نقد الحديث- مبنى على الاجتهاد المشروع، فالمحدثون مجتهدون في وضعهم لهذه الضوابط النظرية ، ثمّ هم مجتهدون مرة أخرى في تطبيقهم لهذه الضوابط وحكمه على الأحاديث سندا ومتنا ، كما الشأن في اختلافات الفقهاء والأصوليين ، ثمّ إن من شأن الاجتهاد أن يصيب مرة ويخطيء أخرى، ولا محيد عن الاعتراف بهذه الحقيقة ... كما يقول العلامة ابن حجر أن "تعليل الإئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن"[1] ، وقد قاس ابن الوزير اليماني خلافات المحدثين بخلافات الفقهاء وقال إنها شبيهة ببعضها. وما دام الأمر كذلك فليس بدعا أن يصحح الأولون حديثا، يظهر عند المتأخرين أنه غير صحيح والعكس.

ومن هذه الضوابط التي وضعها العلماء لعدم قبول الرواية:

مخالفة صريح القرآن أو صحيح السنة ومنها اشتمال الحديث على مستحيل أو منكر لا يمكن أن يصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره من الأنبياء ومنها ركاكة اللفظ والمعنى، قال ابن حجر: "والمدار على ركة المعنى... أما ركاكة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى"[2]، ومنها تكذيب الحس للمروي، ومنها توافر الدواعي على نقل الخبر ثمّ لا ينقل ، أو لا ينقله إلا من ليس بثقة[3] .

ومن علل المتن أيضا التي ذكرها الباحثون: مخالفة الحديث للتاريخ الثابت ثبوتا صحيحا، ومخالفة الحديث للعقل السليم، بحيث لا يقبل التأويل ومخالفته للحس ويحكم بكذبه، واشتماله على المجازفات في الثواب أو العقاب على العمل اليسير، وركاكة معنى الحديث.[4] أو يكون الحديث ممّا تقوم الشواهد على بطلانه وزيفه[5]، قال الخطيب البغدادي "لا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل ، وحكم القرآن الثابت المحكم والسنة المعلومة والفعل الجاري مجرى السنة وكل دليل مقطوع به"[6]

---

[1] ابن حجر، فتح الباري 585/1

[2] السيوطي، تدريب الراوي، ت: ابو قتيبة نظر بن محمج الفاريابي، الرياض، مكتبة الكوثر، ط2، 1415هـ، 325/1

[3] السعوي، ابراهيم بن محمد، نقد المتن عند المحدثين ، دراسة نظرية تطبيقية، نسخة الكترونية منشورة على شبكة الألوكة، ص 43-48

[4] محي الدين بن قدرت السمرقندي ، نقد متن الحديث في ضوء العلوم التجريبية، ص 28، نقلا عن بحث للدكتور محمد أبو الليث "المنهج العلمي للمحدثين في التعامل مع السنة النبوية" ، مجلة اسلامية المعرفة السنة الرابعة ، العدد 13، ص 26-31

[5] محي الدين السمرقندي، نقد متن الحديث في ضوء العلوم التجريبية، ص 28

[6] الاعظمي، محمد مصطفى، النقد عند المحدثين، نشأته وتاريخه، الرياض،مكتبة الكوثر، ط3، 1410هـ/1990م، ص 86، نقلا عن الخطيب البغدادي ، الكفاية، ص 432

ويمكن أن نضيف –بالنسبة للتفسير- معياراً آخر أحسبه مهما جدا وهو عدم تعارض الرواية مع سياق الآيات، ذلك أن "أفضل قرينة تقوم على حقيقة معنى اللفظ، موافقته لما سبق له من القول واتفاقه مع جملة المعنى وائتلافه مع القصد الذي جاء له الكتاب بجملته"[1]، وكما يقول الأمام الشاطبي "إن القضية وإن اشتملت على جمل فبعضها متعلق بالبعض، لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد فلا محيص للمتفهم من رد آخر الكلام على أوله ، وأوله على آخره وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف"[2]

هذا وقد صح الكثير ممّا نقل من الروايات ممّا له تعلق بتفسير القرآن الكريم، غير أن بعضه يخالف هذه الضوابط ممّا يحتاج معه إلى نظر في قبوله كتفسير للآيات، ويستعرض الباحث أهم هذه الضوابط ومدى مطابقتها لبعض هذه الروايات التي وردت في كتب السنة.

2-1- صحة السند

ورد في كتب الصحاح وغيرها من الروايات ما يمكن أن يعد تفسيرا لبعض الآيات، مثل تفسيره عليه الصلاة والسلام القوة بالرمي في قوله تعالى (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة)[3] ، وتفسير (الظلم) بالشرك[4] في قوله تعالى (الذين أمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم)، وتفسير قوله تعالى (والذين يؤتون ما أتوا وقلوبهم وجله) المؤمنون: 63 [5].

وما أخرجه الإمام البخاري عن عدي بن حاتم رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم فسر له (الخيط الأبيض من الخيط الأسود) بأنهما سواد الليل وبياض النهار"[6]. كل هذا وأمثاله ممّا ثبت بالطرق الصحيحة ويتفق مع كل معايير التفسير ولا نطيل الحديث بذكره كونه واضح معلوم.

وهناك روايات لم تخرّج في الصحيحين ، مثاله ما ورد أن النبي صلّى الله عليه وسلّم فسر (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) بأنهم اليهود والنصارى[7]، وهذا تفسير مقبول ولا يتعارض مع اي من معايير قبول الرواية في التفسير ، على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد قصر صفة المغضوب عليهم والضالين على هذين

---

[1] محمد رشيد رضا، تفسير المنار، دار المعرفة بيروت، 22/1

[2] الشاطبي ، الموافقات، ت: مشهور حسن أل سلمان، المملكة العربية السعودية، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، ط1، 1417ه/1997م، 266/4

[3] اخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الرمي والحث عليه وذم من علمه ثمّ نسيه، حديث رقم 1917

[4] اخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب (لا تشرك بالله)، رقم الحديث 4776 عن ابن مسعود ، والذي تميل إليه النفس أن الشرك المقصود في الحديث هو الشرك الأصغر كالرياء، وكأن يعمل العمل يبتغي به غير الله.

[5] جاء في فتح الباري وفي الباب عن عائشة قالت: يا رسول الله في قوله تعالى (وقلوبهم وجله) أهو الرجل يزني ويسرق وهو مع ذلك يخاف الله؟ قال: لا، بل هو الرجل يصوم ويصلي وهو مع ذلك يخاف الله " اخرجه الترمذي وأحمد وابن ماجه وصحح الحاكم. العسقلاني، ابن حجر، فتح الباري، 445/8

[6] اخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب 28 (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود..) حديث رقم 4510

[7] انظر العسقلاني، ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، وتصحيح عبدالعزيز بن باز، دار الفكر، د.ت. 159/8، وحديث تفسير (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) لم يخرجه البخاري ، ابن حبان، رقم الحديث 7362 بلفظ "، إِنَّ الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمُ الْيَهُودُ ، وَالضَّالِّينَ النَّصَارَى ، وأخرجه أحمد نحوه، وأخرجه الترمذي ، أبواب تفسير القرآن / باب: ومن سورة فاتحة الكتاب / حديث رقم 2954، بلفظ "اليهود مغضوب عليهم ، والنصارى ضلال"، قال في المنار: "وهو عند احمد والترمذي، وكذا ابن حبان من طريق سماك بن حرب، .. وسماك ضعفه جماعة ووثقه آخرون، واتفقوا على أنه تغير في آخر عمره بل خرف، فما رواه في هذه الحال فلا جدال في رده بالاتفاق، واخرجه ابن مردويه عن أبي ذر أيضا بسند قال الحافظ في الفتح: إنه حسن" انظر، رشيد رضا، المنار، 98/11

الصنفين وإنما مثل بهما. ذلك أن المغضوب عليهم والضالين يشمل اليهود والنصارى ومن كان في حالهم، وهذا الذي ذهب إليه أهل التحقيق من المفسّرين، قال ابن عاشور: "وليس يلزم اختصاص أول الوصفين باليهود والثاني بالنصارى فإن في الأمم أمثالَهم وهذا الوجه في التفسير هو الذي يستقيم معه مقام الدعاء بالهداية إلى الصراط المستقيم ولو كان المراد دين اليهودية ودين النصرانية لكان الدعاء تحصيلاً للحاصل فإن الإسلام جاء ناسخاً لهما.

ويشمل المغضوب عليهم والضالون فِرَق الكفر والفسوق والعصيان، فالمغضوب عليهم جنس للفرق التي تعمدت ذلك واستخفت بالديانة عن عمد أو عن تأويل بعيد جداً، والضالون جنس للفِرَق التي أخطأت الدين عن سوء فهم وقلة إصغاء؛ وكلا الفريقين مذموم لأننا مأمورون باتباع سبيل الحق وصرف الجهد إلى إصابته، واليهود من الفريق الأول والنصارى من الفريق الثاني. وما ورد في الأثر ممّا ظاهره تفسير المغضوب عليهم باليهود والضالين بالنصارى فهو إشارة إلى أن في الآية تعريضاً بهذين الفريقين اللذين حق عليهما هذان الوصفان لأن كلاً منهما صار عَلَماً فيما أريد التعريض به فيه"[1]

قال في المنار: "أما وصفه تعالى الذين أنعم عليهم بأنهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، فالمختار فيه أن المغضوب عليهم هم الذين خرجوا عن الحق بعد علمهم به، والذين بلغهم شرع الله ودينه فرفضوه ولم يتقبلوه، انصرافا عن الدليل، ورضاء بما ورثوه من القيل، ووقوفا عند التقليد، وعكوفا على هوى غير رشيد، وغضب الله يفسرونه بلازمه: وهو العقاب"[2].

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره: غير صراط المغضوب عليهم، وهم الذين فسدت إرادتهم فعلموا الحق وعدلوا عنه، ولا صراط الضالين، وهم الذين فقدوا العلم، فهم هائمون في الضلالة لا يهتدون إلى الحق، وأكد الكلام بـ " لا " ليدل على أن ثمّ مسلكين فاسدين وهما: طريقة اليهود والنصارى".[3]

أما ما لم يصح سنده عن النبي صلّى الله عليه وسلّم، فيبنغي النظر فيه والثبت منه، خاصة فيما يخالف عقيدة المسلم، مثل ذلك ما ذكره ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾ (سورة البقرة: 103)، فبعد أن نقل ابن كثير التفسير المقبول للآية، لم يستطع أن يتخلص من الرواية، فقال: وذهب كثير من السلف إلى أنهما كانا ملكين من السماء، وأنهما أنزلا إلى الأرض، فكان من أمرهما ما كان، وقد ورد في ذلك حديث مرفوع رواه الإمام أحمد في مسنده رحمه الله كما سنورده إن شاء الله، وعلى هذا فيكون الجمع بين هذا وبين ما ورد من الدلائل على عصمة الملائكة أن هذين سبق في علم الله لهما هذا، فيكون تخصيصاً لهما، فلا تعارض حينئذ، كما سبق في علمه من أمر إبليس ما سبق".[4] ومفاد

---

[1] ابن عاشور، محمد الظاهر، التحرير والتنوير، بيروت، مؤسسة التاريخ، ط1، 1420هـ/2000م، 1/193-194

[2] رشيد رضا، المنار، 1/68

[3] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، بيروت، دار الجيل، ط2، 1410هـ/1990م، 1/28

[4] نقل ابن كثير تفسير الآية كما يلي: اختلف الناس في هذا المقام، فذهب بعضهم إلى أن «ما» نافية، أعني: التي في قوله: {وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ} قال القرطبي: ما نافية ومعطوف على قوله {وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ} ثمّ قال: {وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ} وذلك أن اليهود كانوا يزعمون أنه نزل به جبريل وميكائيل، فأكذبهم الله، وجعل قوله: {هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ} بدلاً من الشياطين، قال: وصح ذلك؛ إما

الرواية التي أخرجها الإمام أحمد عن عبدالله بن عمر رضى الله عنهما: أن الملكين شربا الخمر، وزنيا بالمرأة، وقتلا الصبي، قال ابن كثير معلقا على الحديث: هذا حديث غريب من هذا الوجه ورجاله كلهم ثقات من رجال الصحيحين إلا موسى بن جبير هذا ... وهو مستور الحال".[1]

وانتقد الإمام الرازي متن هذه الرواية لأنها تتعارض مع كتاب الله ومع أصول الاعتقاد ، فقال: "واعلم أن هذه الرواية فاسدة مردودة غير مقبولة لأنه ليس في كتاب الله ما يدل على ذلك، بل فيه ما يبطلها من وجوه، الأول: ما تقدم من الدلائل الدالة على عصمة الملائكة عن كل المعاصي، وثانيها: أن قولهم إنهما خيرا بين عذاب الدنيا وبين عذاب الآخرة فاسد، بل كان الأولى أن يخيرا بين التوبة والعذاب لأن الله تعالى خير بينهما من أشرك به طول عمره، فكيف يبخل عليهما بذلك؟ وثالثها: أن من أعجب الأمور قولهم: إنهما يعلمان السحر في حال كونهما معذبين ويدعوان إليه وهما يعاقبان"[2]

ولم يعتد ابن عاشور بسندها وعدها من الخرافات الإسرائيلية وتعجب من الإمام أحمد كيف أخرجها في مسنده واعتذر له بأنها إما أن تكون مدسوسة في مسنده أو أنه غرَّه فيها ظاهر حال رواتها مع أن فيهم موسى بن جبير وهو متكلم فيه ، قال: واعتذر عبد الحكيم بأن الرواية صحيحة إلا أن المروي راجع إلى أخبار اليهود فهو باطل في نفسه ورواته صادقون فيما رووا، وهذا عذر قبيح لأن الرواية أسندت إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن عرفة في «تفسيره» وقد كان الشيوخ يخطئون ابن عطية في هذا الموضع لأجل ذكره القصة ونقل بعضهم عن القرافي أن مالكاً رحمه الله أنكر ذلك في حق هاروت وماروت.[3]

هذا وذكر المفسّرون أقوالا في توجيه معنى الآية ويرى الإمام الرازي أن إنزال الملكين من أجل تعليم الناس ليتمكنوا من التفرقة بين السحر والنبوة لما أشتد أثر الأول.[4]

لأن الجمع يطلق على الاثنين كما في قوله تعالى:(فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَة) [النساء: 11] أو لكونهما لهما أتباع، أو ذكرا من بينهم؛ لتمردهما، تقدير الكلام عنده: يعلمون الناس السحر ببابل هاروت وماروت. ثمّ قال: وهذا أولى ما حملت عليه الآية، وأصح، ولا يتلفت إلى ما سواه، وروى ابن جرير بإسناده من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله: {وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ} الآية، يقول: لم ينزل الله السحر. وبإسناده عن الربيع بن أنس في قوله {وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ} قال: ما أنزل الله عليهما السحر. قال ابن جرير فتأويل الآية على هذا {وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ} من السحر، وما كفر سليمان، ولا أنزل الله السحر على الملكين، ولكن الشياطين كفروا، يعلمون الناس السحر ببابل هاروت وماروت، فيكون قوله: ببابل هاروت وماروت من المؤخر الذي معناه المقدم، قال: فإن قال لنا قائل: كيف وجه تقديم ذلك؟ قيل: وجه تقديمه أن يقال: {وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ} من السحر، وما كفر سليمان، وما أنزل الله السحر على الملكين، ولكن الشياطين كفروا، يعلمون الناس السحر ببابل هاروت وماروت، فيكون معنياً بالملكين جبريل وميكائيل عليهما السلام؛ لأن سحرة اليهود فيما ذكرت كانت تزعم أن الله أنزل السحر على لسان جبريل وميكائيل إلى سليمان بن داود، فأكذبهم الله بذلك، وأخبر نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم أن جبريل وميكائيل لم ينزلا بسحر، وبرأ سليمان عليه السلام ممّا نحلوه من السحر، وأخبرهم أن السحر من عمل الشياطين، وأنها تعلم الناس ذلك ببابل، وأن الذين يعلمونهم ذلك رجلان: اسم أحدهما هاروت، واسم الآخر ماروت، فيكون هاروت وماروت على هذا التأويل ترجمة عن الناس، ورداً عليهم. هذا لفظه بحروفه. وهذا هو التفسير المقبول للآية. انظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 131/1

[1] انظر ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم، 131/1-133

[2] الرازي، مفاتيح الغيب، مجلد2، ج3، ص 199

[3] ابن عاشور، التحرير والتنوير، 624/1

[4] انظر، الرازي، مفاتيح الغيب، 197/3-198

ويرى ابن عاشور أن الإنزال هنا بمعنى الإلهام وبمعنى الإيداع في العقل أو في الخلفة ، والمراد بالملكين رجلان صالحان من رجالهم، .. ألهمهما الله أن يتصديا لبث خفايا السحر بين المتعلمين ليبطل أنفراد شرذمة بعلمه، ذلك أن شياطين الإنس اتخذوه وسيلة لتسخير العامة لهم في أبدانهم وعقولهم وأموالهم ، حتى زعموا أنهم ناطقون بإرادة الله، فحدث فساد عظيم وعمت الضلالة فأراد الله إنقاذ الخلق من ذلك فأرسل أو أوحي أو ألهم هاروت وماروت أن يكشفا دقائق هذا الفن للناس..."[1]

وسواء كانا ملكين حقيقة أو رجلين صالحين، فإنما إنما أمرا بذلك لإنقاذ الناس من الشياطين الذين نصبوا أنفسهم آلهة ، وصدوا الناس عن عبادة الله، بما يموهون به على العامة، ولو صحت الرواية ما كان يسوغ الأخذ بها وفيها من بهت الملائكة ونسبة الكبائر إليهم ما قد علمت، وقد برأهم الله من النقائص وسماهم ﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ (سورة الأنبياء: 26)

2-2- عدم مخالفة أصول الدين العامة وقواعده.

من الأصول المقررة في العقيدة الإسلامية قداسة الأنبياء وعصمتهم عن الذنوب، وأنهم يتصفون بصفات الكمال البشري، ولا يجوز أن نصفهم بأي صفة من صفات النقص. هذا ومن الروايات التي يجب أن ينظر إليها من خلال هذا الأصل ما ورد في الصحيح في تفسير قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ ﴾ (سورة الاحزاب: 69)

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن موسى كان رجلا حييا ستيرا لا يرى من جلده شيء استحياء منه فآذاه من آذاه من بني إسرائيل فقالوا ما يستتر هذا التستر إلا من عيب بجلده إما برص وإما أدرة وإما آفة وإن الله أراد أن يبرئه ممّا قالوا لموسى فخلا يوما وحده فوضع ثيابه على الحجر ثمّ اغتسل فلما فرغ أقبل إلى ثيابه ليأخذها وإن الحجر عدا بثوبه فأخذ موسى عصاه وطلب الحجر فجعل يقول ثوبي حجر ثوبي حجر حتى انتهى إلى ملإ من بني إسرائيل فرأوه عريانا أحسن ما خلق الله وأبرأه ممّا يقولون وقام الحجر فأخذ ثوبه فلبسه وطفق بالحجر ضربا بعصاه فوالله إن بالحجر لندبا من أثر ضربه ثلاثا أو أربعا أو خمسا فذلك قوله يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرأه الله ممّا قالوا وكان عند الله وجيها.[2]

وهذا التفسير وإن ورد في الصحاح لكنه يخالف ما هو معروف من صفات الأنبياء الواجبة من الحياء والستر، وأنه لم يطلع أحد على عوراتهم، حتى أن السيدة عائشة رضي الله عنها تروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما رأيت منه ولا رأى مني[3]، وإذا كان هذا حال أزواجهم فما بال غير الأزواج، هذا وقد تردد بعض المفسّرين في هذا التفسير فجعله بعضهم قولا ثالثا، ولم يعرج عليه آخرون البته كالزمخشري[1]،

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير، 622/1-623

[2] اخرجه صحيح البخاري ، كتاب أحاديث الأنبياء ، باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام، رقم الحديث 3223

[3] ذكَرَه الحكيم الترمذي في شرحه للأصل السابع بعد المائة من "نوادر الأصول" دون إسناد، وكذلك القرطبي في "تفسيره" (2: 224) لآية النور: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ [النور: 30]، وهو في كلام المناوي في "الفيض" (2: 224) (1718) أثناء شرحه لحديث: "إن الله تعالى جعَلها

قال الإمام ابو منصور الماتريدي في تأويلات القرآن: "يقول عامة أهل التأويل أن موسى عليه السلام كان لا يغتسل فيما يراه أحد، فقال بنوا اسرائيل.. وساق الرواية ثمّ قال: لكن هذا التأويل بعيد، لأن موسى كان يدعوهم إلى ستر العورة ، لا يحتمل أن يطمعوا هم في الاغتسال معهم، وأن يكشف عورته لهم، أو ينظروا إلى عورته ، هذا وحش من القول أن يسلط عليه تعالى حجرا فيذهب بثيابه حتى يراه الناس متجردا"...، قال والأشبه أن آذوه أن نسبوا إليه الكذب والافتراء على الله ممّا يتأذى به الرسل".[2]

وهذا الذي قاله أبو منصور هو الصحيح، والناظر في أحوال بني اسرائيل مع نبيهم موسى عليه السلام، يرى أن أذاهم له اتخذ أشكالا متنوعة، فقد عصوه أكثر من مرة، ووصفوه بالجهل والسفه عندما أمرهم بذبح البقرة، ورفضوا دخول الأرض المقدسة، واتهموه بقتل هارون، وأشدها عبادتهم للعجل وطلبهم أن يجعل لهم أصناما آلهة، إلى آخر معاصيهم ونكوصهم عن الحق ولا شك أن هذا أشد من الأذى الجسدي، وهذا سر نهي المؤمنين عن مشابهتم. وكلام ابن عاشور يشي باختياره لهذا القول، فقال: "معنى "بَرَّأه" أظهر براءته عيَاناً لأن موسى كان بريئاً ممّا قالوه من قبل أن يؤذوه بأقوالهم فليس وجود البراءة منه متفرعة على أقوالهم ولكن الله أظهرها عقب أقوالهم فإن الله أظهر براءته من التغرير بهم إذ أمرهم بدخول أريحا فثبّت قلوبهم وافتتحوها وأظهر براءته من الاستهزاء بهم إذ أظهر معجزته حين ذبحوا البقرة التي أمرهم بذبحها فتبين من قتل النفس التي ادّارأوا فيها...[3]

ومثل هذا وقد فصل جمال الدين القاسمي في تفسيره للآية تفصيلا جيدا فقال: "بين تعالى وعيد من يؤذي نبيه صلّى الله عليه وسلم، من استحقاقه اللعنة في الدارين، تعريضاً بمن صدر منهم شيء من الأذى في قصة زيد وزينب، التي سيقت السورة لأجلها، ختمها أيضاً بالوصية بالتباعد عن التشبه بقوم صدر منهم إيذاء لموسى عليه السلام، بتنقيصه تارة، وقلة الأدب معه طوراً، ونسبته إلى ما ينافي الرسالة آونة، كما يمر كثير من ذلك بقارئي توراتهم، ممّا ينبئ عن عدم إيفائهم رسالته ونبوته حقها، من التعظيم له والصلاة عليه والتسليم لأمره وقضيته، فكانت النتيجة أن غضب الله عليهم، ورماهم بأفانين العقوبات، ولحقتهم المخازي، وبرأ رسوله موسى عليه السلام من إفكهم، ونزه مقامه عن تنقيصهم، بأن حقق فضله، وأسمى منزلته، وآتاه الوجاهة - وهي العظمة والقرب - عنده. ويقرب من هذه الآية، في المعنى والإشارة، قوله تعالى:﴿ وَإِذْ

لك لباسًا، وجعَلكَ لها لباسًا، وأهلي يَرون عورتي، وأنا أرى ذلك منهم"، وذكره السيد أحمد بن الصديق الغماري في "المداوي" (2: 278) وقال: "الصحيح عن عائشة - رضي الله عنها - من قولها: ما رأيتُ ذلك منه، ولا رأى مني"، ولكن لم يذكر من رواه؛ نعم أخرج أحمد في "مسنده" (6: 63) (24344)، والترمذي في "الشمائل" (359)، وابن ماجه (662) و(1922) عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: ما نظرتُ إلى فرجِ النبي - صلى الله عليه وسلم - قطُّ، أو ما رأيتُ فرجَ النبي - صلى الله عليه وسلم - قط، والحديث ضعيف؛ لجهالة مولى عائشة، قال البوصيري في "مصباح الزجاجة": "هذا إسناد ضعيف، مولى عائشة لم يُسَمَّ."

انظر رابط الموضوع: http://www.alukah.net/sharia/0/64063/#ixzz59WMgmwOn

[1] الزمخشري، الكشاف، 56/5

[2] انظر ابو منصور الماتريدي، تأويلات القرآن ، ت: على حيدر راولوصوي، أ.د. بكر طوبال أوغلي، ط. استنبول، 2007، 391/1

[3] ابن عاشور، التحرير والتنوير، تفسير الاحزاب، أية رقم 69، موقع التفاسير العظيمة،

http://www.greattafsirs.com/Tafsir_Library.aspx?SoraNo=33&AyahNo=69&MadhabNo=-1&TafsirNo=54

قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ۖ فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ (سورة الصف: 5)، وفيهما كلتيهما تسلية للنبي صلّى الله عليه وسلم بتأسّيه بأخيه موسى صلوات الله وسلامه عليهما، وكثيراً ما كان يقول صلّى الله عليه وسلم في جواب جفاة الأعراب حين ما يبلغه أو يسمع ما يكره" :رحمة الله على موسى؛ لقد أوذي بأكثر من هذا فصبر. وقد روى المفسّرون ههنا آثاراً، أحسنها ما أخرجه البراز عن أنس مرفوعاً، وذكر الرواية.. ثمّ قال: قال الرازي وحديث إيذاء موسى مختلف فيه؛ - أي: لكثرة الروايات فيه – ومع إن الإيذاء المذكور في القرآن كاف وهو أنهم قالوا له: ﴿ فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾ (سورة المائدة: 24)، وقولهم: ﴿ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾(سورة البقرة: 55)، وقولهم: ﴿ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ ﴾ (سورة البقرة: 61)، إلى غير ذلك فقال للمؤمنين لا تكونوا أمثالهم".[1]، وأحسب أن هذا التفسير هو الذي يليق بالأنبياء، ويتناسب مع سياق الآيات، والله أعلم.

3-2- عدم التعارض مع القرآن الكريم بحيث لا يمكن الجمع بينهما

وهذه قاعدة مسلمة أن السنة الشريفة تبين القرآن الكريم ولا تعارضه معارضة لا يمكن معها الجمع، إذ أن مصدر الأصلين الشريفين هو الوحي، والوحي لا يتناقض، بيد أنه ورد في بعض الروايات في الصحيح ما يظهر أنه يتعارض مع القرآن الكريم، من ذلك ما أخرجه الإمام البخاري وغيره في تفسير قوله تعالى:﴿ وَلَا تُخْزِنِى يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴾ (سورة الشعراء: 87). حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال أخبرني أخي عبد الحميد عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة وعلى وجه آزر قترة وغبرة فيقول له إبراهيم ألم أقل لك لا تعصني فيقول أبوه فاليوم لا أعصيك فيقول إبراهيم يا رب إنك وعدتني أن لا تخزيني يوم يبعثون فأي خزي أخزى من أبي الأبعد فيقول الله تعالى إني حرمت الجنة على الكافرين ثمّ يقال يا إبراهيم ما تحت رجليك فينظر فإذا هو بذيخ ملتطخ فيؤخذ بقوائمه فيلقى في النار.[2]

وقد أخرج البخاري هذا الحديث في تفسير سورة الأنبياء ، كما في كتاب احاديث الأنبياء، وأخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب التفسير أيضا، وهذا يعني أنه معتمد في تفسير الآيات ولن أتعرض إلى سند الحديث، وإن كان في بعض رواته مقال[3]، والذي يهمنا متن الحديث الذي يبدو أن ظاهره مشكل، يتعارض مع مسلمات

[1] القاسمي، محاسن التأويل خرج أحاديثه، محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت، دار الفكر ،ط2، 1978/1398، 13/314-315، وانظر الإمام الرازي، مفاتيح الغيب، مجلد 13، ج26، ص 201

[2] اخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلا، رقم 3172، كتاب تفسير القرآن، سورة الشعراء، باب ولا تخزني يوم يبعثون. المستدرك على الصحيحين، كتاب التفسير، قراءات النبي صلى الله عليه وآله وسلم ممّا لم يخرجاه وقد صح سنده، شأن نزول آية يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا، رقم 2990

[3] احد رواته اسماعيل بن أبي أويس ، قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء، لا شك أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر في سعة ما روي عنه، وأنه من أوعية العلم، وذكر ابن حجر في هدي الساري عن الدارقطني قوله: لا اختاره في الصحيح، وضعفه النسائي انظر: موقع بيان الإسلام: http://bayanelislam.net/Suspicion.aspx?id=03-02-0027#_edn41

هذا الدين الذي منها أن الإنسان مرهون مصيره بما مات عليه، وأن ولايته والبراءة منه مرتبط بإيمانه أو كفره، كيف وقد صرح القرآن ببراءة إبراهيم عليه السلام من أبيه لما تحقق لديه عداوته لله وأنه لا أمل في إيمانه: ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾ (سورة التوبة: 114)، فهل يمكن بعد هذا أن يقال أنه يرجو له النجاة، ويجادل عنه يوم القيامة.

وقد استشكل الإسماعيلي هذا الحديث من أصله وطعن في صحته فقال بعد أن أخرجه : هذا خبر في صحته نظر من جهة أن إبراهيم علم أن الله لا يخلف الميعاد ; فكيف يجعل ما صار لأبيه خزيا مع علمه بذلك ؟ وقال غيره : هذا الحديث مخالف لظاهر قوله تعالى : وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه انتهى"[1] .

وقد ذكر ابن حجر أجوبة عن هذا الاشكال منها:

أن أهل التفسير اختلفوا في الوقت الذي تبرأ فيه إبراهيم من أبيه ، فقيل : كان ذلك في الحياة الدنيا لما مات آزر مشركا ، وهذا أخرجه الطبري عن ابن عباس وإسناده صحيح ...وقيل إنما تبرأ منه يوم القيامة لما يئس منه حين مسخ .. . ويمكن الجمع بين القولين بأنه تبرأ منه لما مات مشركا فترك الاستغفار له ، لكن لما رآه يوم القيامة أدركته الرأفة والرقة فسأل فيه ، فلما رآه مسخ يئس منه حينئذ فتبرأ منه تبرؤا أبديا وقيل : إن إبراهيم لم يتيقن موته على الكفر بجواز أن يكون آمن في نفسه ولم يطلع إبراهيم على ذلك ، وتكون تبرئته منه حينئذ بعد الحال التي وقعت في هذا الحديث . قال الكرماني : فإن قلت : إذا أدخل الله أباه النار فقد أخزاه لقوله : إنك من تدخل النار فقد أخزيته وخزي الوالد خزي الولد فيلزم الخلف في الوعد وهو محال ، ولو أنه يدخل النار لزم الخلف في الوعيد وهو المراد بقوله : (إن الله حرم الجنة على الكافرين). والجواب أنه إذا مسخ في صورة ضبع وألقي في النار لم تبق الصورة التي هي سبب الخزي ، فهو عمل بالوعد والوعيد . وجواب آخر: وهو أن الوعد كان مشروطا بالإيمان ، وإنما استغفر له وفاء بما وعده ، فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه . قلت : وما قدمته يؤدي المعنى المراد مع السلامة ممّا في اللفظ من الشناعة ، والله أعلم".[2]

هذا وقد حاول بعض الكاتبين المحدثين حل الإشكال بما هو مشكل أصلا، فقال:

والذي يَظْهُرُ صَوَابُه . والله تعالى أعلم . أَنَّ تبري إبراهيم من أبيه كائنٌ يوم القيامة، ذلك أَنَّ إبراهيم يطلب لأبيه الشفاعة يوم القيامة ظناً منه أَنَّ ذلك نافعه، فإذا قال الله له: إني حرمت الجنة على الكافرين، ومُسِخَ أبيه ذيخاً علم أَنَّ ذلك غير نافعه، وأنه عدو لله، فيتبرأ منه في الحال.

وقال ابن كثير عن رواية الأمام أحمد وهذا إسناد غريب، وفيه نكارة، انظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 328/3

[1] ابن حجر ، فتح الباري، 500/8

[2] ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 500/8-501

وهذا الاختيار ليس فيه ما يخالف الظاهر من سياق الآية؛ إذ ليس في الآية ما يدل على أَنَّ هذا التبري كائن في الدنيا، والآية وإنْ رُويَ في تفسيرها عن ابن عباس أَنَّ ذلك كائن في الدنيا إلا أَنَّ الدليل قد دل على خلافه[1]

وهذه الأجوبة والتي قبلها لا تحل الإشكال بحال، على أن الإمام الطبري لم يستسغ هذا الرأي لبعده عن الصواب وقال: وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، قولُ الله، وهو خبره عن إبراهيم أنه لما تبين له أن أباه لله عدوٌّ، تبرأ منه، وذلك حال علمه ويقينه أنه لله عدوٌّ، وهو به مشرك، وهو حالُ موته على شركه.[2] وبمثل ذلك قال جمهور المفسّرين كالبغوي وابن عطية، قال البغوي: قال هذا قبل أن يتبين له أنه عدو الله[3]

والذي يفهم من اعتراض الاسماعيلي وغيره على الحديث حكمهم بعدم صحته ، كما يقول الباحث الاسطل: نستخلص ممّا سبق أن الحافظ ابن حجر عمل على التوفيق بين الحديث وما يعارضه من القرآن، ولم يذهب إلى ما ذهب إليه الأئمة من الحكم على بطلان الحديث، فلجأ إلى إثبات براءتين لسيدنا إبراهيم عليه الصلاة السلام من أبيه باختلاف الوقت الذي تبرأ فيه.[4]

ومع جلالة الإمام البخاري، وسعة علم العلامة ابن حجر وفهمه للحديث ، فليس في الأجوبة عن الإشكال في الحديث ما يدفع اعتراض القائلين بعدم صحته، وعليه يبدو أنه من غير المناسب عد هذا الحديث في تفسير الآية. هذا وقد وجه الامام ابو منصور الماتريدي الآية بقوله:

"قوله واغفر لأبي إنه كان من الضالين، لا يحتمل أن يكون استغفار إبراهيم لأبيه –والله أعلم- على ما ذكر في ظاهر الآية واغفر لأبي فإنه من الضالين يطلب من ربه المغفرة له لأنه من الضالين، لأنه لا يجوز له أن يدعو له وهو كذلك، لكن كان من ابراهيم الاستغفار له، فأخبر الله له أنه من الضالين، فيكون الثاني بمثابة إخبارا من الله لإبراهيم أنه من الضالين والأول قول إبراهيم، وكذلك قال بعض أهل التأويل في قصة بلقيس حيث قالت: إن الملوك إذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة، فصدقها الله في مقالتها وقال : وكذلك يفعلون....وجائز أن يكون وأغفر لأبي أي أعطه من يغفر به خطاياه وهو التوحيد.[5]

---

[1] احمد القصير، ملتقى أهل التفسير، مقال عنوانه: التحقيق في الوقت الذي يتبرأ فيه إبراهيم الخليل من أبيه آزر،
https://vb.tafsir.net/tafsir5146/#.W-1DiDgzbIU
11/03/1427 - 09/04/2006, 10:36 pm

[2] الطبري، جامع البيان، تفسير سورة

[3] البغوي، معالم التنزيل، تفسير سورة ، موقع التفاسير العظيمة

[4] الاسطل، ثائر سليمان ، منهج ابن حجر في توثيق متون السنة النبوية، دراسة تطبيقية على فتح الباري، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 1429/2008، ص 34

[5] الماتريدي ، ابو منصور ت: د. ابراهيم خليل قجار، 307/10، وقال النسفي في مدارك التنزيل: " جعله أهل المغفرة بإعطاء الإسلام وكان وعده الإسلام يوم فارقه" انظر النسفي، مدارك التنزيل، تفسير سورة الشعراء، آية رقم 87، وقال ابو السعود: {وَٱغْفِرْ لأَبِى} بالهدايةِ والتَّوفيقِ للإيمان كما يلوحُ به تعليلُه بقوله: {إِنَّهُ كَانَ مِنَ ٱلضَّالّينَ} أي طريقَ الحقِّ. انظر،

وذكر الإمام الرازي أنه دعاء لأبيه بالإسلام ، أما الدعاء له وهو كافر فضعيف[1]، وهو يتفق ما ما قدمته من تفسير الإمام الماتريدي.

رابعا: مخالفة الحقائق العلمية

كما أن العقل السليم لا يتعارض مع النقل الصحيح، فإن الوحي كذلك لا يتعارض مع العلم ومع سنن الكون الثابته، وما ورد من الروايات التي يتعارض ظاهرها مع السنن الكونية أو مع تطور العلوم العصرية، فإنه والحال هذه ينظر في قبول التفسير بمثل هذه الروايات إن لم يمكن الجمع بينها وبين ما ثبت من حقائق العلوم، على أنه ممّا ينبغي التأكيد عليه، أنه لا يجوز تفسير الآيات القرآنية بنظريات وهمية أو تجارب علمية ما زالت قيد الدراسة والبحث، ففي ذلك من التكلف وتحميل النصّ معان هو في غنى عنها، كما يفعل كثير ممّا يكتبون في الإعجاز العلمي.

بيد أن الحقيقة العلمية إذا ثبتت تكون أقوى في تفسير النصّ من رواية قد لا ثبت سندا أو متنا، ومن الأمثلة على ذلك تفسير قوله تعالى في سورة الطور (والبيت المعمور)، آية رقم 4

فقد اخرج ابن جرير قال: حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة {وَالبَيْتِ المَعْمُورِ} ذكر لنا أن نبيّ الله صلى الله عليه وسلم قال يوما لأصحابه :" هل تدرون ما البيت المعمور؟ " قالوا : الله ورسوله أعلم. قال صلى الله عليه وسلم: " فإنه مسجد في السماء تحته الكعبة لو خرَّ لخرَّ عليها , يصلى فيه كل يوم سبعون ألف ملك، إذا خرجوا منه لم يعودوا آخر ما عليهم " [2]

قال (الالباني): و هذا إسناد مرسل صحيح ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ، غير بشر و هو ابن هلال الصواف فمن رجال مسلم وحده

وأخرج ابن جرير أيضا حدثنا ان حميد عن أبي الطفيل، قال: سأل ابن الكوّاء علياً عن البيت المعمور، قال: بيت بحيال البيت العتيق في السماء يدخله كلّ يوم سبعون ألف مَلك على رسم راياتهم، يقال له الضراح، يدخله كل يوم سبعون ألفاً من الملائكة ثمّ لا يرجعون فيه أبداً"[3].

وابن حميد ضعيف جدا كما يقول الألباني، لكن له متابع

أخرج ابن جرير من طريق خالد بن عرعرة : " أن رجلا قال لعلي رضي الله عنه : ما البيت المعمور ؟ قال: بيت في السماء يقال له الضراح و هو بحيال الكعبة من فوقها، حرمته في السماء كحرمة البيت في الأرض، يصلي فيه كل يوم سبعون ألفا من الملائكة، و لا يعودون فيه أبدا ". ورجاله ثقات غير خالد بن عرعرة و هو مستور .

---

[1] الرازي، مفاتيح الغيب، تفسير سورة الشعراء، آية 87، موقع التفاسير العظيمة
https://www.greattafsirs.com/Tafsir_Library.aspx?SoraNo=26&AyahNo=87&MadhabNo=-1&TafsirNo=4

[2] الطبري، جامع البيان، 480/11

[3] الطبري، جامع البيان، 480/11

قال ابن أبي حاتم (1 / 2 / 343) : "روى عن علي ، و عنه سماك و القاسم بن عوف الشيباني". ولم يذكر فيه جرحا و لا تعديلا . و كذلك أورده ابن حبان في " الثقات "

و قد تابعه أبو الطفيل قال: "سأل ابن الكواء عليا عن البيت المعمور ؟ ... " . أخرجه ابن جرير أيضا : حدثنا ابن حميد ... عن أبي الطفيل. و ابن حميد اسمه محمد، و هو ضعيف جدا. و لهذه الزيادة شاهد مرسل من رواية قتادة قال: "ذكر لنا أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال يوما لأصحابه: هل تدرون ما البيت المعمور ؟ قالوا : الله و رسوله أعلم، قال : فإنه مسجد في السماء، تحته الكعبة، لو خر لخر عليها ... " . أخرجه ابن جرير : حدثنا بشر قال : حدثنا يزيد قال : حدثنا سعيد عن قتادة.[1]

أما رواية الصحيحين فهي تخلو من أي إشارة إلى علوية البيت المعمور للكعبة مباشرةً على استقامته حيال العرش. جاء في حديث الإسراء في صحيح البخاري روايتان الأولى " فَرُفِعَ لِي الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ فَسَأَلْتُ جِبْرِيلَ فَقَالَ هَذَا الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ يُصَلِّي فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ إِذَا خَرَجُوا لَمْ يَعُودُوا إِلَيْهِ آخِرَ مَا عَلَيْهِمْ".[2]
وفي الرواية الثانية:"ثم رُفِعَ لِيَ البيتُ المَعْمُور، يدخلُه كلَّ يَومٍ سَبْعُونَ ألف مَلَك".
وفي صحيح مسلم جاءت روايتان في حديث الإسراء أيضاً: "ثُمَّ عَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ فَقِيلَ مَنْ هَذَا قَالَ جِبْرِيلُ قِيلَ وَمَنْ مَعَكَ قَالَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِيلَ وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ قَالَ قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ فَفُتِحَ لَنَا فَإِذَا أَنَا بِإِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْنِدًا ظَهْرَهُ إِلَى الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ وَإِذَا هُوَ يَدْخُلُهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ".
وفي الرواية الثانية: "ثُمَّ رُفِعَ لِي الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ فَقُلْتُ يَا جِبْرِيلُ مَا هَذَا قَالَ هَذَا الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ يَدْخُلُهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ لَمْ يَعُودُوا فِيهِ آخِرُ مَا عَلَيْهِمْ"[3]
ويرى الألباني: أن هذه الزيادة "حيال الكعبة" ثابتة بمجموع طرقها، و أصل الحديث أصح. و الله أعلم.[4]
والذي يبدو أن هذا التفسير لا يتفق مع معطيات العلوم الحديثة:
"ذلك أن البيت المعمور، وبحكم أنه في السماء السابعة، يجب أن يكون على مسافة مستقيمة من الكعبة المشرفة لا تقل عن مليار سنة ضوئية!!!-وذلك بعد الإعلان في 2003/10/20 عن اكتشاف "جدار سلون الهائل"[19] الذي يبعد عنا مسافة مليار سنة ضوئية، ويصل امتداده إلى 1.37 مليار سنة ضوئية- ويجب ألا ينحرف البيت المعمور عن هذا الخط أبداً مهما كان وضع الأرض كي يكون بحيالها تماما!!!...ثم ذكر الكاتب حقائق علميه حول حركات الأرض، وختم ذلك بقوله:

[1] الطبري، جامع البيان، 11/480-481
[2] أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، حديث رقم 3035
[3] اخرجه الإمام مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله، حديث رقم 164
[4] انظر عزالدين كزابر، حول البيت المعمور وعرش الرحمن وتجاوز الاعجازيين في شأنهما، تاريخ الاسترجاع: 12/24، موقع القرآن والعلم، تاريخ النشر 4 اكتوبر 2012، http://kazaaber.blogspot.com/2012/10/blog-post_4.html

وإذا كانت الأجرام السماوية التي تزين السماء تقع جميعاً في السماء الأولى، فلا بد أن يقع البيت المعمور وراء ذلك الجدار الهائل المشار إليه (جدار سلون الهائل). أي على مسافة لا تقل عن مليار سنة ضوئية.

وإذا كان البيت المعمور فوق الكعبة مباشرة، فلا بد أن يدور مع الأرض في دائرة تقريبية لا يقل نصف قطرها عن مليار سنة ضوئية، أي أنه يمسح دائرة لا يقل محيطها عن (2ط نق)[22] = 2 x 3.14 x مليار سنة = 6.28 مليار سنة، وذلك في كل 24 ساعة أرضية تقريباً. أي: يجب أن تكون سرعة انتقاله على هذه الدائرة ≈ 6.28 مليار سنة ضوئية/24 ساعة ≈ 73000 سنة ضوئية/ثانية. أي: يجب أن يسبح البيت المعمور في السماء بسرعة تزيد كثيراً عن 73000 سنة ضوئية في الثانية الواحدة ويعاني من كل الترنحات التي أشرنا إليها وتعاني منها الأرض كي يظل فوق الكعبة مباشرةً![1]

وإذا ثبت ذلك، فإن تفسير البيت المعمور بما ورد في الرواية لا يصح مع مخالفته لهذه الحقائق العلمية.

وقد ذكر المفسّرون فيه أقوالا منها أنه بيت في السماء ، واختلفوا في أي السموات هو، فقيل في السماء الدنيا وقيل في الرابعة وقيل السابعة وقيل في كل سماء بيت معمور.[2] واستبعد الإمام ابو منصور الماتريدي في تأويلات القرآن هذا القول، وقال: "أهل التأويل يقولون: البيت المعمور هو في السماء، يزوره أهل السماء، ويطوفونه، لكن القسم به يبعد؛ لما لم يسبق لهم المعرفة والمشاهدة به، فكيف أقسم بشيء لم يعرفوه، ولا وقع لهم العلم بالمشاهدة؛ إلا أن يقال: إن القسم به لأهل الكتاب، وذلك في كتبهم يعرفونه، فأما من لم يسبق له الخبر والمعرفة بذلك مشاهدة فيبعد، والله أعلم[3].

ولعل أصح ما قيل فيه ما ذكره ابن عاشور ونسبه للحسن البصري أنه الكعبة، قال وهو الأنسب بعطفه على الطور، ووصفه بـ (المعمور) لأنه لا يخلو من طائف به، وعمران الكعبة هو عمرانها بالطائفين قال تعالى :(إنما يعمر مساجد اللَّه من آمن باللَّه واليوم الآخر) التوبة: 18

ومُناسبة القسم سبق القسم بكتاب التوراة فعقب ذلك بالقسم بمواطن نزول القرآن فإن ما نزل به من القرآن أنزل بمكة وما حولها مثل جبل حِراء. وكان نزوله شريعة ناسخة لشريعة التوراة، على أن الوحي كان ينزل حَول الكعبة. وفي حديث الإسراء "بينا أنا نائم عند المسجد الحرام إذ جاءني الملكان "الخ، فيكون توسيط القسم بالكعبة في أثناء ما أقسم به من شؤون شريعة موسى عليه السلام إدماجاً.

ثم ذكر ابن عاشور ما أخرجه الطبري من الروايات أنه بيت في السماء، وعقب على ذلك بقوله: وثمة أخبار كثيرة متفاوتة في أن في السماء موضعاً يقال له: البيت المعمور، لكن الروايات في كونه المرادَ من هذه الآية ليست صريحة.

خاتمة

ما سبق ذكره من الأمثلة إنما يقع في دائرة حديث الآحاد ومع افتراض صحته فإنما يفيد الظن، وهو قول جمهور أهل العلم، قال ابن عبد البر: اختلف أصحابنا وغيرهم في خبر الواحد العدل: هل يوجب العلم

[1] انظر عزالدين كزابر، حول البيت المعمور وعرش الرحمن وتجاوز الاعجازيين في شأنهما، مرجع سابق

[2] انظر، محمد اطفيش، تيسير التفسير، 98/13

[3] أبو منصور الماتريدي، تأويلات القرآن، 167/14

والعمل جميعاً؟ أم يوجب العمل دون العلم؟ قال: والذي عليه أكثر أهل الحذق منهم أنه يوجب العمل دون العلم، وهو قول الشافعي وجمهور أهل الفقه والنظر .[1] وقال السرخسي: قال فقهاء الأمصار رحمهم الله: ;خبر الواحد العدل حجة للعمل به في أمر الدين ولا يثبت به علم يقين .;

ثم قال: ;وقد بينا فيما سبق أن علم اليقين لا يثبت بالمشهور من الأخبار بهذا المعنى فكيف يثبت بخبر الواحد [2]، وقال إمام الحرمين في الورقات: والآحاد وهو الذي يوجب العمل ولا يوجب العلم لاحتمال الخطأ فيه، ومما و ومما اشتهر عن أبي حنيفة أنه كان لا يأخذ بخبر الواحد إذا تعارض مع القياس أو كان ممّا عمت به البلوى. يقول الكوثري، "ومن شروط قبول الآخبار عند الحنفية مسندة كانت أو مرسلة ألا تشذ عن الأصول المجتمعة عندهم، ... فإذا ندت الأخبار عن تلك الأصول وشذت يعدونها مناهضة لما هو أقوى ثبوتا منها، قال ومن قواعدهم أيضا مراعاة مراتب الأدلة في الثبوت والدلالة، فللقطعي ثبوتا أو دلالة مرتبته، وللظني كذلك حكمه عندهم، فلا يقبلون خبر الآحاد إذا خالف الكتاب.. ومن قواعدهم أيضا رد خبر الآحاد في الأمور المحتمة التي تعم بها البلوى، وتتوفر الدواعي إلى نقلها بطريق الاستفاضة، حيث يعدون ذلك ممّا تكذبه شواهد الحال، واشتراط شهرة الخبر عند طوائف الفقهاء، "[3]

وتحليل هذه القضية ليس محل البحث ، نعم تبقى للصحيحين منزلة أعلى من غيرهما من كتب الحديث لكنهما كغيرها من كتب الآحاد لا توجب إلا ظنا، خلافا لابن الصلاح ، قال النووي في شرح مسلم: وهذا الذي ذكره ابن الصلاح في شأن صحيح البخاري ومسلم في هذه المواضع خلاف ما قاله المحققون والأكثرون فإنهم قالوا: أحاديث الصحيحين التي ليست بمتواتره إنما تفيد الظن فإنها آحاد، والآحاد إنما تفيد الظن على ما تقرر ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك، وتلقي الأمة بالقبول إنما أفادنا وجوب العمل بما فيهما وهذا متفق عليه، فإن أخبار الآحاد التي في غيرهما يجب العمل بها إذا صحت أسانيدها ولا تفيد إلا الظن فكذا الصحيحان ...وقد اشتد إنكار ابن برهان الإمام على من قال بما قاله الشيخ وبالغ في تغليطه"[4].

ولما كان أكثر هذه الاحاديث الواردة في البحث محلها الاعتقاد أو علم الغيب كان الأولى إعادة النظر في الاخذ بها في التفسير وقال محمود شلتوت: ومن هنا يتأكد أن ما قررناه من أن أحاديث الآحاد لا تفيد عقيدة ولا يصح الاعتماد عليها في شأن المغيبات، قول مجمع عليه وثابت بحكم الضرورة العقلية التي لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء .[5]

ويمكننا أن نستخلص النتائج الأتية:

1. أكثر المفسّرون من ذكر الروايات في تفسير القرآن، ولعل الصحيح منها قليل.

---

[1] ابن عبد البر، التمهيد، 8/1، موقع المكتبة الإسلامية، http://www.islamweb.net/newlibrary/display_book.php?flag=1&bk_no=78&ID=6

[2] السرخسي ، المبسوط، 80/3

[3] الكوثري، فقه أهل العراق وحديثهم ، ت: عبدالفتاح أبو غده، نسخة الكترونية، ضمن مجموعة كتب بعنوان الفقه وأصول الفقه ، من أعمال الإمام الكوثري، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى 2004/1425، ص13

[4] النووي ، شرح صحيح مسلم 20/1

[5] شلتوت، محمود، الاسلام عقيدة وشريعة، ص 60

2. التفسير بالمأثور يختلف في مستوى قبوله باختلاف الرواية سندا ومتنا، وقد يكون سنده صحيحا لكن متنه يتعارض مع بعض الأطر العامة للدين فمثل هذا يجب النظر في قبوله إن لم يمكن تأويله.
3. الحكم بعدم قبول الحديث في تفسير آيه إذا تعارض مع الضوابط، لا يعني بحال القدح فيمن أخرجه من المحدثين، وإنما شأن العمل البشري أنه لا يخلو من خلل والكمال لله وحده.
4. بعض المأثور إنما قصد به التمثيل بأصناف معينة (كالمغضوب عليهم والضالين)، ولا يقصد به الحصر وإلا تعارض مع حكمة هذا الدين في الثواب والعقاب.
5. المدرسة الحداثية تتحلل من كل المعايير التي وضعها العلماء في تفسير القرآن، ولذلك جاءت أقوالهم متضاربة خارجة عن الفهم الصحيح للقرآن الكريم.

المراجع:

- اطفيش ، محمد بن يوسف، تيسير التفسير، ت: ابراهيم طلاي، سلطنةعمان، وزارة التراث والثقافة، ط2، 1439هـ/2018م.
- الأسطل، ثائر سليمان ، منهج ابن حجر في توثيق متون السنة النبوية، دراسة تطبيقية على فتح الباري، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 1429هـ/2008م.
- الأعظمي، النقد عند المحدثين، نشأته وتاريخه، الرياض،مكتبة الكوثر، ط3، 1410هـ/1990م
- بيوض، ابراهيم بن عمر، في رحاب القرآن، تحرير، عيسى الشيخ بالحاج، غرداية، جمعية التراث، 1433هـ/2012م.
- بازمول، محمد عمر سالم، التفسير بالمأثور: مفهومه، أنواعه ، وقواعده، نسخة الكترونية.
- ابن خلدون، عبدالرحمن، مقدمة ابن خلدون، ت: على عبد الواحد وافي، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م.
- الذهبي، محمد حسين، التفسير والمفسّرون، القاهرة، مكتبة وهبة، ط3، 1405هـ/1985م.
- الرازي، فخر الدين، محمد بن عمر، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ/1990م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله ، البرهان في علوم القرآن، ت: يوسف المرعشلي وآخرون، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1410هـ/1990م.
- السمرقندي ، محيي الدين بن قدرت ، نقد متن الحديث في ضوء العلوم التجريبية، دار المعرفة، نسخة الكترونية منشورة على موقع https://books.google.com.tr/books?id=wjBxDwAAQBAJ&pg=PA23&lpg=PA23&dq
- شلتوت، محمود، الإسلام عقيدة وشريعة، القاهرة، دار الشروق، ط18، 1421هـ/2001م

– الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1402ه/1992

– ابن عاشور، محمد الظاهر، التحرير والتنوير، بيروت، مؤسسة التاريخ، ط1، 1420ه/2000م.

– العسقلاني، احمد بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم احاديثه محمد فؤاد عبدالباقي، صححه: عبدالعزيز بن باز، دار الفكر، د.ت

– الماتريدي، أبو منصور، تأويلات القرآن ، ت: على حيدر راولوصوي، أ.د بكر طوبال أوغلي، ط. استنبول، 2007م.

– العمري، مرزوق، اشكالية تاريخية النصّ الديني في الحطاب الحداثي العربي المعاصر، بيروت، منشورات ضفاف، ط1، 2012م.

– فضل عباس، إتقان البرهان في علوم القرآن، الاردن، دار النفائس ، ط2، 1433ه/2004

– القاسمي، محاسن التأويل خرج أحاديثه، محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت، دار الفكر ،ط2، 1978/1398.

– القرطبي، أبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1405ه/1985م.

– كزابر، عزالدين، مقال: *حول البيت المعمور وعرش الرحمن وتجاوز الاعجازيين في شأنهما*، تاريخ الاسترجاع: 12/24، موقع القرآن والعلم، تاريخ النشر 4 اكتوبر 2012، http://kazaaber.blogspot.com/2012/10/blog-post_4.html

– كوثري، فقه أهل العراق وحديثهم ، ت: عبدالفتاح أبو غده، نسخة الكترونية، ضمن مجموعة كتب بعنوان الفقه وأصول الفقه ، من أعمال الإمام الكوثري، بيروت، دار الكتب العلمية ، ط1، 1425/2004،

– النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت

– ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل، تفسير القرآن العظيم، بيروت، دار الجيل، ط2، 1410ه/1990م.

– السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ت: ابو قتيبة نظر بن محمد الفاريابي، الرياض، مكتبة الكوثر، ط2

– رضا، محمد رشيد ، تفسير المنار، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ط2، د.ت

– الشاطبي ابراهيم بن موسى اللخمي، الموافقات، ت: مشهور حسن أل سلمان، المملكة العربية السعودية، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، ط1، 1417ه/1997م.

– المكتبة الإسلامية، موقع الكتروني، http://library.islamweb.net/newlibrary/display_book.php?idfrom=8052&idto=8053&bk_no=52&ID=2279

– جامع السنة وشروحها، موقع الكتروني، http://hadithportal.com/hadith-2954&book=3